مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN : 2588-2341 ISSN :1112-7856
المجلد 13/ العدد:01 (2023) ص 460 - 480

تقييم التجربة الجزائرية في مجال التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية للفترة 2010–2021

Evaluating the Algerian experience in the field of economic diversification: an analytical study for the period 2010-2021

سليم بوهيدل[1*]، على بهدنه[2]

[1] جامعة باتنة 1، مخبر: إدارة – نقل – إمداد (الجزائر)، Salim.bouhidel@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1، مخبر الدراسات للاقتصاديات المغاربية LEEM (الجزائر)، alibhd1911@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023-03-15 | **تاريخ القبول: 2023-06-08**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر فشلت بنسبة كبيرة في تحقيق هذا الهدف، وأن أمامها الكثير من الإصلاحات التي يتوجب القيام بها خصوصا في مجال تنويع هيكل الصادرات، وتقليص الاعتماد على إيرادات الجباية النفطية في تمويل الخزينة العمومية، وكذا توفير بيئة الأعمال الملائمة التي تساعد القطاع الخاص على لعب دوره في الاستثمار وخلق الثروة.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي؛ اقتصاد ريعي؛ اقتصاد جزائري؛ قطاع المحروقات؛ معامل هرفندل – هيرشمان.

تصنيفات JEL: O13، Q42، Q47.

Abstract

This study aims to highlight the success of Algeria in terms of economic diversification in recent years. Therefore, being independent from absolute ties to the fossil fuel sector through a set of indicators that can be applied in order to evaluate the Algerian experience in this field

your This study has led to the conclusion that Algeria has tremendously failed to reach that goal, and it has a list of many must-do reforms, especially in diversifying the export structure, reducing the reliance on the petroleum tax income to finance the public treasury, and providing a convenient environment for business that helps the private sector accomplish its mission of investment and wealth creation.

Keywords: Economic diversification; Rentier economy; Algerian economy; Fossil fuel sector; Herfindal-Hirschman index.

JEL Classification Codes : O13, Q42, Q47.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني استراتيجية اقتصادية تسمح لها بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، تخلصها من مخلفات الفترة الاستعمارية، فتعددت السياسات التنموية في ظل نظام التخطيط، لتشمل كافة الميادين كالفلاحة، والصناعة، والخدمات، لكن النتائج لم تكن في مستوى التطلعات المأمولة، لتجد البلاد نفسها أمام حتمية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة بداية من تسعينات القرن الماضي، هدفت أساسا إلى تقليص تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وتعززت هذه الإصلاحات ببرامج ضخمة للإنعاش الاقتصادي وتعزيز النمو مع بداية الألفية الجديدة، مدعومة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي سمح بتمويل هذه البرامج بغية تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، الذي من المفترض أن الجزائر قد جنت نتائجه خلال العشرية الأخيرة، وهو الهدف الذي أثار الكثير من التساؤلات حول مدى نجاح الجزائر في تحقيقه، وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي، وما هو تقييم مؤشرات هذا التنويع؟

فرضية الدراسة:

انطلاقا من التساؤل المطروح أعلاه يمكن صياغة الفرضية التالية:

نجحت الجزائر في تحقيق مؤشرات إيجابية، وحققت نجاحا كبيرا في مجال التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إجراء تقييم موضوعي لمدى نجاح الجزائر في تنويع اقتصادها، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التطرق لموضوع التنويع الاقتصادي، وإبراز أهم جوانبه النظرية؛

- التعرف على تركيبة الاقتصاد الوطني، ومختلف مؤشراته (حجم وتركيبة الناتج الداخلي الخام، هيكل الصادرات، مصادر إيرادات الخزينة العمومية، طبيعة ملكية وسائل الإنتاج)؛
- إجراء تقييم موضوعي للتجربة الجزائرية في مجال التنويع الاقتصادي اعتمادا على مؤشرات علمية.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي القائم على التحليل.

2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

أخذ الاهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي حيزا هاما من النقاش في غالبية الدول النامية، لما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة عبر توسيع مجالات النشاط الاقتصادي، والتخلص من التبعية لقطاع واحد يشكل تراجع أدائه أزمة اقتصادية يصعب تجاوزها، لذا اتجهت غالبية الدول النامية إلى البحث عن تنويع مصادر الثروة داخل الاقتصاد القومي لتضم قطاعات متعددة تضمن من خلالها ديمومة مسار التنمية الاقتصادية.

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي

تختلف المفاهيم المقدمة للتنويع الاقتصادي بين من يعتبر أن الهدف هو توسيع قاعدة الإنتاج لتشمل قطاعات عدة، وبين من يقصر الهدف الأساسي للتنويع في تعدد المنتجات التي يمكن للاقتصاد القومي تصديرها إلى العالم الخارجي، وبين هذا وذاك يبقى الهدف المشترك بين هذه المفاهيم هو تنويع مصادر الثروة.

وعليه يمكن إدراج بعض المفاهيم الشاملة للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

يعرف التنويع على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (بن أحمد المعلا، 2000، صفحة 13)

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه عملية تتضمن تحول الدولة من أحادية الإنتاج والدخل نتيجة الاعتماد على الموارد الطبيعية، إلى دولة تتسم بتعدد مصادر الدخل، نتيجة زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. (Martin, 2013, p. 13)

كما يعرف على أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي توافق النمو الكمي، بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل، عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة. (الجوارين، 2010)

كما يعرف الاقتصادي "أتران" (Attaran) التنويع الاقتصادي على أنه توفر عدد كبير من الصناعات في دولة معينة. (الجوارين، 2010)

ويعتبر الاقتصاديان "ماليزيا" و "كي" (Malizia and Ke) أن التنويع الاقتصادي يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد، بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات، ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها، أي روابط جذب أمامية وخلفية. (الجوارين، 2010)

ببساطة يمكن تلخيص محتوى التعاريف السابقة في كون التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع الأنشطة الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي.

2.2 دوافع التنويع الاقتصادي:

يؤكد جل الاقتصاديين أن خطر الاعتماد على المورد الوحيد يشكل أكبر عائق أمام التنمية الاقتصادية، وذلك لكون أي تراجع في عائدات هذا المورد تضع الاقتصاد القومي أمام خطر الانهيار، لذا يمكن تلخيص أهم دوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية: (باهي و رواينية، 2016، صفحة 138) (ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 22-23) (التوني، 2002، صفحة 08)

1- عدم استقرار أسعار السلع الأولية: إذ تخضع عادة أسعار هذه السلع إلى قانون العرض والطلب في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل أسعارها متأرجحة صعودا ونزولا، ويبقي عائدات البلد رهينة لمستوى هذه الأسعار، ويصعب عملية التخطيط الاقتصادي؛

2- استنزاف الموارد الطبيعية: عادة ما تكون الموارد الطبيعية المستغلة ناضبة، وهو ما يجعل إمكانية الاستمرار في الاعتماد عليها لسنوات طويلة غير ممكن عمليا، وكلما زادت وتيرة الاعتماد عليها تناقص العمر الافتراضي لها؛

3- الحد من مخاطر العجز في ميزانية الدولة: عادة ما تكون ميزانية الدول الريعية المعتمدة على عوائد الثروات الطبيعية عرضة لهزات عنيفة، وذلك تبعا لأسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق الدولية، والتي تتسم عادة بعدم الاستقرار والتقلبات المفاجئة، لذا يصعب على صناع القرار في هذه الدول التنبؤ بمداخيل الخزينة خلال الفترات القادمة، وهو ما يصعب إعداد قوانين المالية وتنفيذها؛

4- خلق الثروة والقيمة المضافة داخل الاقتصاد: يسمح التنويع الاقتصادي وتعدد مجالات النشاطات الاقتصادية داخل الدولة برفع حجم الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة المحققة داخل الاقتصاد الوطني، ما يسمح بتعزيز دخل الأفراد، ورفع مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي؛

5- تنويع وجهات التبادل التجاري: إن تعدد مجالات النشاط الاقتصادي داخل الدولة – من نشاطات فلاحية وصناعية وخدمية- يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتنويع الأسواق الخارجية التي يتعاملون معها، ذلك أن تنوع منتجاتهم يحتم عليهم البحث عن أسواق أخرى بعيدا عن الأسواق التقليدية، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني أقل ارتباطا بما يحدث في أسواقه التقليدية، ويتفادى تحمل تبعات أي انكماش اقتصادي قد يحدث عند زبائنه التقليديين؛

6- توليد فرص العمل: يسمح تنويع مجالات النشاط للوحدات الاقتصادية داخل البلد في خلق المزيد من فرص العمل، خصوصا إذا كان التوجه نحو النشاطات التصنيعية ذات كثافة اليد العاملة، وهو ما يسمح بالتقليل من حجم البطالة، وتفادي المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها؛

7- الوفورات الخارجية للاقتصاديات المصنعة: إن اعتماد أي دولة على نشاطات التصنيع يسمح بخلق وفورات خارجية تستفيد منها باقي القطاعات داخل الاقتصاد، فتوفر نسيج صناعي متكامل يسمح بامتصاص مخرجات قطاعات الاستخراج والفلاحة، ويوفر مدخلات لقطاعات أخرى كالخدمات، وعليه فإن تحريك عجلة التصنيع يسمح ببعث ديناميكية اقتصادية داخل البلد، تنعش معها بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية.

3.2 أهداف التنويع الاقتصادي

انطلاقا من دوافع التنويع الاقتصادي المشار إليها سابقا يمكن تلخيص الأهداف العامة لهذا التنويع في النقاط التالية: (باهي و روابنية، 2016، صفحة 137) (التوني، 2002، الصفحات 8-9)

1- دعم الاستقرار الاقتصادي والنمو: تعتبر المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو أهم هدف للتنويع الاقتصادي، ذلك أن كل الاقتصاديات التي تهدف إلى تنويع مجالات النشاط الاقتصادي تجعل من النمو والاستقرار الاقتصادي هدفها الرئيسي، الذي عجزت عن تحقيقه في ظل الاقتصاد الريعي، والقائم على مخرجات قطاع اقتصادي واحد، يجعل منها عرضة للهزات الاقتصادية المتتالية، بمجرد تأثر هذا القطاع بأزمات سواء داخلية أو خارجية، وعليه فإن تعدد مجالات النشاط الاقتصادي يتيح للبلد تجنب الهزات العنيفة، وبالتالي تحقيق قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي، الذي يقودها حتما نحو النمو؛

وعليه يمكن القول إن الهدف الأسمى لأية عملية تنمية اقتصادية يتمثل في إجراء تحولات هيكلية في الاقتصاد القومي، بما يساهم في رفع مستوى التنمية، وتعتبر عملية التنويع الاقتصادي وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية.

2- الاستدامة المالية: يسمح تنوع مجالات النشاط الاقتصادي للدولة بتعدد مصادر الدخل السيادية للدولة، من ضرائب ورسوم واستمراريتها، على عكس الدول التي تكون إيراداتها مرتبطة بريوع القطاع الوحيد، والتي تتأثر بشكل مباشر بتراجع مداخيله جراء أي خلل قد يصيب أداءه، كما أن تعدد المصادر

يسمح لصناع القرار في مجال السياسة المالية، بوضع خطط طويلة المدى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على عكس الميزانيات الخاضعة لعوائد القطاع الوحيد، والتي تجعل إمكانية التخطيط المالي أكثر صعوبة، نظرا لعدم توفر رؤية واضحة ويقين بشكل العوائد المستقبلية للقطاع الرئيسي للاقتصاد؛

3- تحسين التجارة الخارجية: إن تنوع مجالات التنوع الاقتصادي للدولة، وتعدد مخرجات جهازها الإنتاجي، يسمح لها بتنويع أسواقها وشركائها التجاريين، ما يجعلها تقلل من آثار الأزمات الاقتصادية التي قد تصيب إحدى أسواقها، فعادة ما تتعرض الدول الشريكة لأزمات اقتصادية غير أن تعدد الشركاء التجاريين يسمح بتقليص حجم التأثير المباشر، على عكس الدول التي تكون تجارتها مرتبطة بسوق واحدة، فإن أي أزمة قد تصيب هذه السوق، يكون تأثيرها مباشر وبشكل كبير على هذه الدول.

4.2 أنماط التنويع الاقتصادي

يختلف النمط المعتمد من قبل الدولة لتنويع مجالات النشاط الاقتصادي داخلها بحسب طبيعة المشاكل التي يعاني منها، والتي تتنوع بين الهيكل الإنتاجي، وأسواق تصريف المنتجات، وحجم التخلف التكنولوجي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن تلخيص الأنماط المتبعة لتوزيع النشاط الاقتصادي في النقاط التالية:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي: ويقصد به بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتوسيع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصدر الدخل (أنور، 2013، صفحة 25)، وهنا يمكن التفريق بين نوعين من تنويع الهيكل الإنتاجي هما (لزعر، 2014، صفحة 15):

- التنويع الأفقي: وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى؛

– **التنويع العمودي**: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

2– تنويع الأسواق: يسمح الانفتاح التجاري بدعم التنويع الاقتصادي من خلال زيادة التنافسية ونقل التقنيات، ويمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية الصناعية (صاري و بوضياف، 2013، صفحة 411)، كما يعد أيضا قناة رئيسية لامتصاص الصدمات التي قد تحدث في الأسواق الخارجية بما يسمح بتقليص تأثيراتها المحتملة؛

3– تشجيع الابتكار والتطوير: يساهم الابتكار والتطوير في تحقيق التنويع الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، فعلى المستوى الجزئي يسمح الابتكار والتطوير بإدخال أساليب وطرق جديدة في العملية الإنتاجية، تمكن من زيادة كمية الإنتاج من جهة وتحسين جودته من جهة أخرى، ويهدف هذا إلى زيادة العرض الذي يؤدي إلى تغطية حاجات السوق (حامد و بن عربية، 2015، صفحة 83). أما على المستوى الكلي فإن نظرية الاقتصاد الأمريكي الشهير "جوزيف شومبيتر" التنموية تعتبر أن الابتكارات التكنولوجية هي المسببة للتنمية الاقتصادية، إذ يؤدي ظهور منتج أو أسلوب جديد إلى جني أرباح هائلة، مما يجذب رجال الأعمال الآخرين للاستثمار في هذا المجال الجديد، فتبدأ دورة نشاط اقتصادي جديد لا تهدأ إلا عند انخفاض الأرباح بازدحام المنتجين، وبعد فترة تبدأ دورة أخرى بمنتج آخر (أحمد عبد الرحمن، 2001، صفحة 409).

5.2 مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها الحكم عن مستوى التنويع الاقتصادي داخل الدولة، غير أن المختصين يختلفون في ترتيب المؤشرات حسب أهميتها، حيث أن أغلبهم يعتبر أن مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام هو المؤشر الأكثر دلالة عن تنوع الاقتصاد القومي، وعموما يمكن

تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23) (خالد الهاشم، 2018، صفحة 79)

1- مؤشر التشابك (درجة التغير الهيكلي): يُعبَّر عليه بالنسب المئوية لإسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

2- درجة عدم استقرار الناتج الداخلي الخام: ويعبّر عن مدى تأثر حجم الناتج الداخلي الخام بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية، حيث أن استقرار حجم الناتج الداخلي الخام في ظل تذبذب أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية يعبّر عن مستوى متقدم في تنوع الاقتصاد؛

3- تركيبة إيرادات الحكومة (نسبة مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية): ويعبّر عن مستوى الاستدامة المالية، وكذا اتساع قاعدة الإيرادات غير الريعية، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات؛

4- نسبة الصادرات خارج الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات: حيث كلما تقلص حجم صادرات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات دلَّ ذلك على تنوع اقتصاد الدولة، غير أن هذا المؤشر قد يكون مضلّلا في الفترات قصيرة الأجل، إذا كان تحسُّنه ناتجا عن تراجع أسعار الموارد الطبيعية المصدَّرة إلى الأسواق الدولية؛

5- مؤشر الملكية: ويُعبَّر عليه بمدى بمساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى المؤشرات السابقة يضيف بعض المختصين مؤشري حجم العمالة حسب القطاعات، والإنتاجية، غير أنهما يتأثران بشكل مباشر بنوعية الاستثمارات السائدة في البلد هل تعتمد على كثافة رأس المال أم على كثافة العمل.

6.2 قياس درجة التنويع الاقتصادي

تسمح المؤشرات السابقة بتحديد المجال الذي يمكن من خلاله الحكم على مدى تنوع اقتصاد الدولة، غير أنه لقياس درجة التنوع بدقة ولإجراء عمليات المقارنة فيما يتعلق بمستوى التنوع الاقتصادي- سواء بين الدول المختلفة، أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة- يمكن الاعتماد على أحد المعاملين التاليين للقيام بذلك:

1.6.2 معامل "هرفندل– هيرشمان" (Herfindal - Hirshman) (Lapteacru, 2012, p. 83)

يقيس هذا المعامل درجة التنوع الاقتصادي داخل البلد تبعا للمعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}({}^{x_i}/_{x})^2} - \sqrt{{}^{1}/_{N}}}{1 - \sqrt{{}^{1}/_{N}}}$$

حيث: x_i: قيمة القطاع في المؤشر المدروس.

x: الحجم الكلي للقطاع المدروس (التركيب الهيكلي المدروس).

N: عدد القطاعات المشكلة للمؤشر المدروس (التركيب الهيكلي المدروس).

يأخذ معامل $(H.H)$ قيمة "0" عندما تكون كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في حجم المؤشر، ويأخذ القيمة"1" عندما يكون ناتج المؤشر متمركزا في قطاع واحد.

2.6.2 معامل "فلاديمير كوسوف" (Fladimur - Cossouv) (المصبح، 2008، صفحة 94)

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث أن:

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في التركيب الهيكلي المدروس في فترة الأساس.

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في التركيب الهيكلي المدروس في فترة المقارنة.

يأخذ معامل Cos قيمة صفرية يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وفي حال العكس يعني ضعف التغيرات الهيكلية في هذا الاقتصاد.

3. تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

اعتمادا على ما تم استعراضه سابقا، سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، للحكم على مدى نجاح التجربة الجزائرية في هذا المجال، بعد سنوات طويلة من البرامج المتتالية لإنعاش الاقتصاد الوطني خلال العشرين سنة الماضية، والتي استهلكت مئات الملايير من الدولارات ومست كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من هياكل قاعدية وسكنات وأشغال عمومية وقطاع الري، إضافة إلى الاعتمادات المالية التي خصصت لتطهير القطاع الصناعي العمومي وإنعاش القطاع الفلاحي والصيد البحري ودعم المؤسسات الناشطة في المجال السياحي، وعليه وجب الوقوف عند نتائج هذه المخططات لتقييمها من جهة نجاحها في تحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، الذي شكل الهدف الأساسي للحكومات المتعاقبة منذ السبعينات.

وبغرض إجراء هذا التقييم سنعتمد على المؤشرات المشار إليها سابقا للحكم على مدى نجاح التجربة الجزائرية في هذا المجال.

1.3 مؤشر التشابك (درجة التغير الهيكلي)

للحكم على مدى تنوع مصادر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2021، نقوم باستخدام معامل "هرفندل– هيرشمان" المعروف اختصارا بـ: معامل "**H.H**"

وبالاعتماد على بيانات بنك الجزائر حول مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 1: نتائج اختبار معامل "هرفندل– هيرشمان" "H.H" على مدى تنوع مصادر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء والأشغال العمومية (%)	خدمات الإدارات العمومية (%)	خدمات خارج الإدارات العمومية (%)	حقوق ورسوم على الواردات (%)	معامل "H.H"
2010	34,7	8,4	5,1	10,4	13,2	21,9	6,2	0,12927588
2011	36,7	8,1	4,6	9,2	16,4	20,0	5,6	0,1496021
2012	32,9	9,0	4,6	9,3	16,9	20,1	7,1	0,11331717
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	15,3	23,1	7,5	0,09812042
2014	27,1	10,3	4,9	10,4	15,8	24,4	7,2	0,08747705
2015	18,8	11,6	5,5	11,5	17,4	27,2	8,1	0,06656419
2016	17,3	12,2	5,6	11,8	17,5	27,6	8,0	0,06503483
2017	19,6	11,8	5,5	11,7	16,3	27,4	7,8	0,06830998
2018	22,4	12,0	5,6	11,6	14,8	26,2	7,4	0,06909144
2019	19,3	12,0	5,9	12,2	15,4	27,5	7,7	0,06543814
2020	14,0	14,1	6,3	13,0	18,3	26,2	8,0	0,05303442
2021	10,0	14,8	7,2	13,8	17,6	28,0	8,5	0,06052247

المصدر: حساب معامل HH باستخدام برنامج Excel **2007**، بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2010-2021)

من خلال نتائج هذا الاختبار يتضح أن مصادر الناتج الداخلي الخام في الجزائر متنوعة بشكل مقبول لأن كل مؤشرات سنوات هذه الفترة تقترب من الصفر، حيث انتقلت من 0.1292 سنة 2010 لتصل

إلى حدود 0.053 سنة 2020 وهي أحسن نسبة مسجلة خلال هذه الفترة نتيجة تراجع مساهم قطاع المحروقات من 34.7 % إلى 14 % ، غير أنه يمكن الإشارة إلى أن سنتي 2020 و 2021 شهدتا تراجعا قياسيا لأسعار النفط بسبب جائحة –كوفيد19- وهو ما يفسر تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ونفس الملاحظة يمكن سحبها على سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يفسر انخفاض قيمة المؤشر من 0.0874 إلى 0.06656 ، ورغم ذلك تبقى نتائج المؤشر مقبولة خلال كامل الفترة وهو ما يعتبر نجاحا نسبيا في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

2.3 مؤشر درجة عدم استقرار الناتج الداخلي الخام

يوضح الجدول الموالي تطور حجم الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2021-2021 بالأسعار الثابتة للدينار لسنة 2010.

الجدول 2: تطور حجم الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2010-2021

(الوحدة: ألف مليار دينار)

السنة	PIB	السنة	PIB
2010	12,03	**2016**	17,51
2011	14,48	**2017**	18,88
2012	16,21	**2018**	20,26
2013	16,64	**2019**	20,28
2014	17,20	**2020**	18,38
2015	16,71	**2021**	19,12

المصدر: (بنك الجزائر، 2010-2021)

من خلال هذا الجدول يتضح أن الناتج الداخلي الخام الجزائري سجل تطورا إيجابيا خلال معظم السنوات باستثناء سنتي 2015 و2020 حيث سجل تراجعا نسبيا بسبب انخفاض أسعار النفط، وهو أمر جدّ طبيعي.

كما يوضح الشكل الموالي التمثيل البياني لمنحنى تطور الناتج الداخلي الخام اعتمادا على بيانات الجدول رقم -02-

الشكل 1: التمثيل البياني لمنحنى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

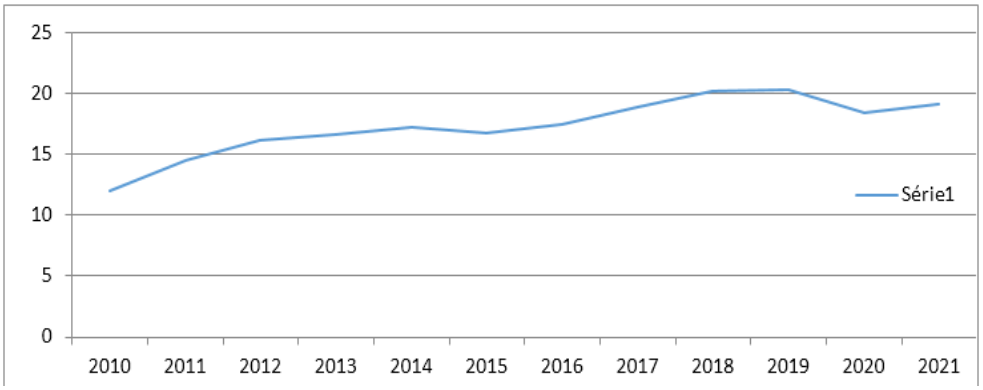

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

من خلال هذا الشكل يتضح أن حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر مستقر نسبيا حيث لم يشهد انخفاضات حادة، وهو ما يعبر عن درجة الاستقرار التي تمتع بها خلال هذه الفترة، كمؤشر ايجابي لتقييم تنوع الاقتصاد الوطني.

3.3 مؤشر تركيبة إيرادات الحكومة (نسبة مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية)

يوضح الجدول الموالي تطور تركيبة الإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021 من حيث مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في إجمالي الإيرادات.

الجدول 3: تطور تركيبة الإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021
بالنسب المئوية (%)

السنة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2010	48,45	51,55
2011	49,21	50,79
2012	45,19	54,81
2013	42,30	57,70
2014	40,11	59,89
2015	36,78	63,22
2016	35,44	64,56
2017	39,04	60,96
2018	41,35	58,65
2019	41,71	58,29
2020	34,98	65,02
2021	36,02	63,98

المصدر: (وزارة المالية، 2010-2021)

من خلال هذا الجدول يتضح الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية حيث قاربت في بداية الفترة نصف حجم الإيرادات العمومية، لتسجل تراجعا إلى حدود 36.02 **%** سنة 2021، ورغم ذلك تبقى نسبة معتبرة، حيث أن إيرادات الجباية العادية رغم تعدد مصادرها من ضرائب ورسوم وعوائد أملاك الدولة والقروض الداخلية لم تغطي سوى 63.98 **%** خلال نفس السنة وهو ما يجعل الخزينة العمومية رهينة لإيرادات الجباية البترولية لتغطية حاجاتها من النفقات العامة، وأي تراجع في إيرادات هذه الجباية يؤثر بشكل كبير على قدرة الخزينة العمومية على الوفاء بالتزاماتها التمويلية، وهو ما يعتبر مؤشرا سلبيا في تقييم تنوع الاقتصاد الوطني.

ونشير هنا أيضا إلى أن الخطر الأكبر يكمن في عدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقات التسيير بحصيلة الجباية العادية وحاجتها المزمنة إلى الجباية البترولية للقيام بذلك، وهو أمر يشكل تحدّ كبير يتوجب كسبه خلال المرحلة القادمة، إذ أن إيرادات الجباية البترولية يجب أن تترك حصرا لتمويل نفقات التجهيز.

4.3 مؤشر نسبة الصادرات خارج الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات

يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2021.

الجدول 4: نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010-2021 بالنسب المئوية (%)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
2010	97,20	2016	94,00
2011	97,10	2017	94,51
2012	97,18	2018	94,61
2013	96,72	2019	94,14
2014	95,41	2020	91,29
2015	94,15	2021	88,58

المصدر: (بنك الجزائر، 2010-2021)

من خلال معطيات هذا الجدول تتضح الهيمنة شبه المطلقة للصادرات من المحروقات على إجمالي صادرات السلع والخدمات في الجزائر خلال هذه الفترة، حتى وإن تم تسجيل بعض التحسن في السنتين الأخيرتين، غير أن هيكل الصادرات في الجزائر بقى خاضع لعوائد الصادرات من المحروقات بنسب تفوق 90 % لكل السنوات باستثناء سنة 2021، التي شهدت هبوط هذه النسبة لأول مرة تحت هذه العتبة، وذلك راجع لسببين إثنين، الأول هو تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما ينعكس سلبا وبشكل مباشر على قيمة الصادرات النفطية، ما يجعل حصتها في إجمالي الصادرات تتراجع آليا، والسبب الثاني هو التوجه الجديد للسلطات العمومية نحو تشجيع الصادرات الغير نفطية، والتي بدأت تعطي ثمارها باقترابها من عتبة 5 مليارات دولار خلال سنة 2021 لأول مرة منذ استقلال البلاد.

انطلاقا مما سبق يمكن القول إن نتائج سياسات تنويع الصادرات خلال هذه الفترة لم تعطي النتائج المنتظرة، وأن هذا المؤشر هو مؤشر سلبي بامتياز.

5.3 مؤشر الملكية

يمثل الجدول الموالي تطور نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الملكية خلال فترتين الأولى تمتد من سنة 2004 إلى سنة 2009، والثانية تمتد من سنة 2010 إلى سنة 2019، وذلك بغية إجراء تقييم أكثر موضوعية على اعتبار أن انتقال ملكية أصول وسائل الإنتاج عادة ما يتطلب أوقات زمنية أطول.

الجدول 5: تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الملكية في الجزائر بالنسب المئوية (%)

معدل الفترة 2004-2009		معدل الفترة 2010-2019	
عام	خاص	عام	خاص
54.91	45.09	42.63	57.37

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات ONS، 2004-2019)

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح التطور الحاصل في طبيعة ملكية وسائل الإنتاج خلال هذه الفترة حيث انتقلت انخفضت مساهمة القطاع العمومي من 54.91 % خلال 2004-2009 إلى 42.63% خلال الفترة 2010-2019، ما يعني فقدان القطاع العمومي حصة الأغلبية لفائدة القطاع الخاص، وهو ما يعتبر تطورا في الاتجاه الصحيح، لكنه بطيء وغير كاف، ويبقى مؤشرا سلبيا في تقييم تنوع الاقتصاد الوطني، باعتبار أن منظري سياسات التنويع الاقتصادي يعتبرون أن هذا الأخير لا يتحقق إلا بوجود قطاع خاص قوي يسيطر على 70 % على الأقل من الآلة الإنتاجية، وهذا لا يتنافى مع وجود قطاع عام يساهم في تنظيم الحياة الاقتصادية بدون تضخم مبالغ فيه في حجمه.

يبقى التحدي الذي يتوجب على الجزائر كسبه خلال الفترة القادمة هو زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في تنشيط الدورة الاقتصادية، عن طريق برامج خصخصة تشمل أساسا المؤسسات النشطة في مجال الخدمات، والصناعات الخفيفة.

4. خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وتقييم تطوره خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2021، عبر مجموعة من المؤشرات لتحديد مستوى تحقق هذا الهدف، حيث تباينت نتائج المؤشرات بين ما هو إيجابي وما هو عكس ذلك، فبخصوص مؤشر التشابك (درجة التغير الهيكلي)، سجل الاقتصاد الوطني نتائج جيدة وكانت نتائج المؤشر إيجابية بالاعتماد على معامل " هرفندل- هيرشمان"، ونفس القراءة يمكن إعطاؤها لمؤشر استقرار الناتج الداخلي الخام باعتبار أن السلسلة الزمنية لتطور حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال نفس الفترة كانت مستقرة، أما بخصوص تركيبة إيرادات الحكومة أي نسبة مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العمومية فكان المؤشر سلبيا نظرا لحصة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات، ونفس التقييم يمكن سحبه على تركيبة الصادرات الجزائرية، ولكن بدرجة أكبر نظرا لسيطرة الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية والذي تجاوز 90% خلال هذه الفترة، كما أن مؤشر الملكية قدم نتائج سلبية بالنظر إلى تواصل الحضور القوي للقطاع العمومي في تركيبة الاقتصاد الوطني، حتى وإن فقد الأغلبية لفائدة القطاع الخاص في السنوات الأخيرة.

إجمالا يمكن القول إن التنوع الاقتصادي في الجزائر سجل مؤشرين إيجابيين في مقابل ثلاثة مؤشرات سلبية، وهو ما ينفي فرضية الدراسة بنسبة كبيرة، وعليه فإن المقترحات التي يمكن صياغتها تتضمن معالجة النقاط السلبية التي تم تسجيلها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمل على تعزيز الجباية العادية، عبر توسيع الوعاء الضريبي وتنويعه، ومحاربة السوق الموازية والتهرب الضريبي بكل أشكاله؛
- ضرورة الحد من تنامي حجم السيولة النقدية الموجودة خارج النظام المصرفي، عبر تطوير نظام الدفع الإلكتروني، وإلزامية التعامل به، لتحصيل حقوق الخزينة العمومية بشكل أفضل؛

- مواصلة تشجيع الصادرات خارج المحروقات، عبر التركيز على الاندماج في فضاءات التجارة الحرة القارية والإقليمية، أين يمكن للمنتج الجزائري المنافسة بشكل أفضل؛
- التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية خصوصا في الميادين التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية كالصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمناجم، بغرض تحويل المواد المستخرجة محليا، وعدم الاكتفاء بتصديرها على شكلها الخام؛
- تشجيع القطاع الخاص الوطني المنتج على ولوج كل مجالات الإنتاج والخدمات عبر إزالة كل المعوقات القانونية، خصوصا في مجال الخدمات البنكية، والنقل الجوي والبحري؛
- ضرورة العمل على إنهاء تواجد الدولة كمالك لأغلبية الأسهم في الوحدات الاقتصادية العاملة في مجال الخدمات كالفندقة والمركبات السياحية، وكذا النشاطات الإنتاجية المندرجة ضمن الصناعات الخفيفة التي لا تشكل مخرجاتها مواد ذات استهلاك واسع للمواطنين.

في الأخير يمكن القول إن رهان التنويع الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بإرادة الأمة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، والتخلص من مخلفات وتبعات الاقتصاد الريعي، الذي شكل ولا يزال تهديدا قويا لكيان الأمة، وبات يرهن مستقبل الأجيال القادمة لاعتماده على موارد ناضبة وغير قابلة للتجدد.

5. قائمة المراجع

Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending market Concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration. the European Journal of Comparative Economics.

Martin, H. (2013). *Economie Diversification in GCC Countries: past Record and Future trends*. kuwait: Governance and globalization in the Gulf states.

أحمد أحمد عبد الرحمن. (2001). *مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.

اسماعيل صاري، و مختار بوضياف. (2013). سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاقتصاد الجديد*.

الديوان الوطني للاحصائيات .ONS (2004-2019). *تقارير الديوان الوطني للاحصائيات*.

القرعان أنور. (2013). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون: القطاع النفطي لا يزال الأبرز. *مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي*.

.الجزائر .*التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2021*. (2010-2021) .بنك الجزائر, ب

عبد الحميد خالد الهاشم. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة*.

عدنان فرحان الجوارين. (2010). مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي. *مجلة أريد للعلوم الاجتماعية والإنسانية*.

عماد الدين أحمد المصبح. (2008). محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال 1970-2004. *أطروحة دكتوراه*. دمشق: كلية الاقتصاد بدمشق.

مجيد بن أحمد المعلا. (2000). *التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة*. ابو ظبي: منشورات وزارة التخطيط لدولة الإمارات.

محمد أمين لزعر. (2014). *سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*.

ناجي التوني. (2002). مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*.

نور الدين حامد، و مونيا بن عربية. (2015). دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة*.

وزارة المالية. (2010-2021). *القوانين المالية*. الجزائر.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 13 / N°: 01 (2023)
Page 460 -480

Evaluating the Algerian experience in the field of economic diversification: an analytical study for the period 2010-2021

Salim Bouhidel [1*], Ali Behdenna [2]

[1] University of Batna 1 (Algeria),
Salim.bouhidel@univ-batna.dz

[2] University of Batna 1 (Algeria),
alibhd1911@gmail.com

Received **: 15-03-2023** ***Accepted*** **: 08-06-2023**

Abstract

This study aims to highlight the success of Algeria in terms of economic diversification, in recent years. Therefore, being independent from the absolute ties to the fossil fuel sector, through a set of indicators that can be applied in order to evaluate the Algerian experience in this field.

your This study has led to a conclusion that Algeria had tremendously failed to reach that goal, and it has a list of many must-do reforms, especially in diversifying the export structure, reducing the reliance on the petroleum tax income to finance the public treasury, and providing a convenient environment for business that helps the private sector accomplish its mission of investment and wealth creation.

Keywords:
Economic diversification;
Rentier economy;
Algerian economy;
Fossil fuel sector;
Herfindal–Hirschman index.

JEL Classification Codes : O13 ; Q42 ; Q47.

* **Corresponding author**